

بيان صحفي

مفتي الشيشان يدعو إلى تقسيم الأمة الإسلامية! (مترجم)

يأمل مفتي الشيشان صلاح مجيب في التوصل إلى قانون يحظر الوهابية في روسيا. ففي مقابلة مع "إنترفاكس-دين" قال بالحرف الواحد ما يلي: "لا مستقبل لهذه الفكرة، نحن أفتينا وتبنينا قرارات وتوجهنا إلى رئيس روسيا فلاديمير بوتين من أجل أن يتم على أساس هذه القرارات اعتبار الوهابية كطائفة محظورة بالقانون".

من أجل معرفة حقيقة توجهات مجيب لا بد من الرجوع إلى تاريخ نشوء تلك "الفتوى" التي ذكرها. ففي نهاية شهر آب/أغسطس الماضي عقد في مدينة غروزني عاصمة الشيشان ما يسمى المؤتمر العالمي لعلماء المسلمين، وتم في ختامه تبني فتوى حول "وجود اعتبارات ملزمة تجعل الإسلام الحقيقي يختلف عن الضلال".

فشل هذا المؤتمر كان بديهيًا بسبب أن القائمين عليه هم حكام الشيشان المعروفون بتبنيهم سياسة روسيا المعادية للإسلام، وتأييدهم لحربها المجرمة في سوريا. وقد أكدوا على ذلك بتبنيهم "الفتوى" التي تنص على أن مؤيدي الطريقة الصوفية المنتشرة في الشيشان هم أهل السنة والآخرين أتباع حركات ضالة. لا بد من التأكيد على أن منطق هذه "الفتوى" يتناسب مع فهم حكام جمهورية الشيشان للإسلام. وللتوضيح نأتي على بعض العبارات من نص "الفتوى" المذكورة:

"علامات أهل السنة والجماعة الملزمة هي ثلاثة أسس: الإيمان، والإسلام، والإحسان، وبالجمل:

١- أهل السنة والجماعة من حيث بند الإيمان هم الأشعيرون والماتريديون.

٢- في بند طاعة الله هم أتباع المذاهب الأربعة: الأحناف، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

٣- من حيث الإحسان، أهل السنة هم الذين يسلكون طريق الأخلاق المنصوص عليه عند الأساتذة الكبار، وعلى رأسهم الإمام الصوفي أبو القاسم الجندي بن محمد البغدادي، وعبد القادر الجيلاني، ومحمد خواجي بهاء الدين النقشبندي وغيرهم من العابدين.

الإمام الجندي البغدادي قال عن الصوفية: "طريقنا هذا مقتصر على أسس القرآن والسنة".

ثم تبع النص سرد أولئك الذين لا تنطبق عليهم تلك الصفات سواء أكانوا "سلفيين" أو "وهابيين" أو منكري السنة "القرآنيون" تحت وصف متفق عليه "وأمثالهم ممن لا يتبعون سبيل الحق من الطوائف".

وهكذا فإن مبادرة مفتي الشيشان مجيب تدفع بـ"الفتوى" التي تسمي الوهابيين أو تنعت بالطائفيين أولئك المسلمين الذين يخرجون عن حدود الطريقة الصوفية. وهذا بالذات ما يدعو المفتي مجيب إلى جعله قانوناً في روسيا.

اندفاع هذا المفتي يمكن فهمه على أساس حقيقة كون الناس في الشيشان تركوا منذ زمن اتباع الطرق الموجودة هناك. ومن أجل إضفاء الشرعية على عدم قانونية تصرفات حكام الشيشان بحق "المخالفين فكرياً" لهم من المسلمين، نجد المفتي يدفع باتجاه توثيق ما يسمى بالفتوى باستصدار القوانين.

ولأسباب مختلفة فإن "فتوى غروزني" تلقت انتقادات من طرف بعض المفتين في روسيا. ولكن لانعدام موقف متماسك وحازم ضد مثل هذه "الفتوى" أدى إلى نقاشها كأساس محتمل لسياسة روسيا المحاربة للإسلام.

وبناءً على ذلك، نريد أن نوضح ما يلي:

١- إن أي تقسيم للمسلمين هو مخالف للإسلام ولا يخدم سوى مصالح أعداء الأمة الإسلامية. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

٢- يحرم الإسلام قطعياً حل الخلافات الإسلامية الداخلية بالخروج على أحكام الشرع، ومن باب أولى اللجوء إلى القوانين الوضعية. قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾.

٣- يلحق الإثم كل من يلحق الضرر بالمسلمين ولو بالتلميح. قال رسول الله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

٤- من علامات الطائفية اعتبار حركة معينة بأنها الوحيدة على الحق، وإصاق وصف "الضالين" بباقي المسلمين.

ونحن كذلك نحذر المفتي من المشاركة في تبني مثل هذه "الفتوى" بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في روسيا